

مجلة المعرفة ، في دراسة لمؤسسة عالمية يرأسها توني بليير.. التعليم الكويتي في خط ، مجلة المعرفة ، العدد 177 ، ديسمبر ، 2009 .

[http://www.almarefh.net/show\\_content\\_sub.php?CUV=364&Model=M&SubModel=138&ID=512&ShowAll=On](http://www.almarefh.net/show_content_sub.php?CUV=364&Model=M&SubModel=138&ID=512&ShowAll=On)

### في دراسة لمؤسسة عالمية يرأسها توني بليير.. التعليم الكويتي في خطر

1430/ 12/ 18 05-12-2009 المعرفة - خاص : بقلم

اعتبرت دراسة أعدتها مؤسسة استشارية عالمية يرأسها رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بليير أن نظام التعليم في الكويت غير قادر على إعداد القوى العاملة لمواجهة تحديات المستقبل.

الدراسة التي جاءت بعنوان «رؤية الكويت بحلول عام 2030» دعت - في الجزء المخصص للتعليم والتعليم الجامعي - إلى ضرورة اتخاذ إجراءات قوية وفعالة، وإلا فإن الاستمرار في التقاعس عن العمل سيعرض مستقبل الكويت للخطر<sup>1</sup>.

وتحدد الدراسة المستويات المتدنية التي حصل عليها الطلبة الكويتيون في المسابقات العالمية، رغم أن الإنفاق على التعليم يكاد يكون الأعلى عالمياً ويتجاوز متوسط إنفاق دول الاتحاد الأوروبي. إذ يتراوح حجم الإنفاق بين 6.2% - 8.3% من الناتج المحلي مقابل 3.1% في سنغافورة و1.3% في الإمارات على سبيل المثال<sup>2</sup>.

وجاء في الدراسة أن عدد الكويتيين الذين أنهوا تعليمهم الجامعي لا يتجاوز 10%<sup>3</sup>. ولاحظت الدراسة عدم مبالاة الحكومة بمهنة التدريس إن على صعيد المردود المادي أو المعنوي، كما كشفت عن وجود محاباة من قبل مدرسين للطلبة من أبناء العائلات النافذة! وحددت الدراسة رؤية لإصلاح أو إنقاذ الوضع بعدة محاور أبرزها تخصيص التعليم، والاهتمام بالمدرسين، فضلاً عن إعطاء ولي الأمر حرية اختيار المدرسة التي يريد إلحاق أبنائه بها. وفيما يلي مقتطفات من الجزء الخاص بالنظام التعليمي من الدراسة:

إن أحد أهداف رؤية 2030 هو تغيير آليات سوق العمل ليصبح القطاع الخاص هو المحرك الأساسي والرئيسي لاقتصاد الكويت بكامله بحلول 2030، غير أن الإصلاحات في سوق العمل وحدها لن تكون كافية لوضع نهاية للاعتماد المغالى فيه على التوظيف في القطاع العام.

ولإعداد أجيال المستقبل من الكويتيين المجهزين والمعدّين إعدادًا جيدًا لمطالب اقتصاد محلي يقوده القطاع الخاص، فإن وجود نظام تعليم أقوى وأكثر كفاءة أصبح حاجة ملحة ويعرف الكويتيون ذلك تمام المعرفة: إذ إن 93% منهم يرى أن تحسين نظام التعليم أمر مهم وبالغ الأهمية، وهي أعلى نسبة تسجل في استطلاع لرأي 1000 من الأفراد الذين استطلعت آراؤهم في مطلع 2009<sup>4</sup>.

اشتهرت الكويت في السابق بكونها «مدرسة العالم العربي»، وكان نظام التعليم فيها هو الأكثر تطورًا وتقدمًا في المنطقة، ويستقطب الطلبة من مختلف الدول لتلقي تعليمهم العالي فيها، لكن ومن المؤسف، لم يعد نظام التعليم العام الحالي قادرًا على إعداد القوى العاملة من الكويتيين وعلى مواكبة تحديات المستقبل، وفي حال استمر النظام في العمل على شكله الحالي، فإن الكويت لن يكون أمامها فرصة لتطوير اقتصاد حديث يكون فيه مواطنوها مجهزين لوظائف ذات قيمة مضافة عالية<sup>5</sup>. ومن أجل معالجة التحديات التعليمية التي تواجهها الكويت، فإنه ينبغي اتخاذ مبادرات حاسمة وإجراءات قوية وفاعلة، أما الاستمرار في التقاعس عن العمل، فإنه حتمًا سيعرض مستقبل الكويت للخطر، وبالتالي فإن التعليم أولوية لا غنى عنها، وقطاع لا يعد فيه التطور أمرًا حاسمًا ومصيريًا فحسب، بل هو مسألة بقاء<sup>6</sup>.

### مقترحات

ويدور نقاش متواصل بين الرأي العام والتربويين المتخصصين في الكويت حول سبل إصلاح النظام التعليمي، وقد تم طرح العديد من المقترحات الخاصة بإصلاح نظام التعليم على مدى السنوات الماضية:

وزارة التربية تعمل باستمرار على تطوير مقترحات لإصلاح القطاع وينصب التركيز الأساسي اليوم على إصلاح المناهج الدراسية وبناء وتطوير البنى التحتية الخاصة بالتعليم.

تقرير البنك الدولي «الكويت 2020» اقترح عددًا من المبادرات لإصلاح التعليم الابتدائي والثانوي، فضلًا عن الجامعي والتدريب المهني، ويركز بصورة أساسية على الإجراءات والتدابير التي تعزز الجودة والكفاءة، ومنها على سبيل المثال رفع مستوى المدرسين وتحسين قياس الأداء<sup>7</sup>.

المركز البريطاني: نشر تقريرًا في 2008 يركز على سبل تحسين أنظمة إدارة الأداء عبر الامتحانات الموحدة.

معهد التنمية الكوري: وضع التعليم ضمن ثلاثة مجالات للتركيز عليها في تقريره الصادر عام 2008 والذي يحمل عنوان «تجاوب الكويت الاستراتيجي مقابل تحديات التنمية التي تواجهها» (المجلان الآخرا اللذان ركز عليهما التقرير هما سوق العمل والإصلاح المالي)، وركز التقرير في توصياته على تحسين التعليم العالي والمهني<sup>8</sup>.

وقد تمت مراجعة وتحليل المقترحات السابقة ومقارنتها مع تجارب الدول الأخرى، ومن ثم دمج أفضل الأفكار وأهمها في جدول أعمال (أجندة) الإصلاح الموضحة في جزء لاحق من التقرير.

### معدل المعرفة بالقراءة والكتابة

بلغ معدل المعرفة بالقراءة والكتابة في الكويت 95% من التعداد السكاني، ويعود السبب في الفارق عن متوسط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بصورة كبيرة، إلى معدلات الأمية لدى الجيل القديم. أنظر الجدول رقم (1).

### تحليل الوضع الراهن

الطلبة الكويتيون في آخر المشاركين في الامتحانات الدولية

في تحليل تقرير بلير للوضع التعليمي الراهن ورد ما يلي:

### إنجازات متواضعة في الامتحانات الدولية

المؤشر الأكثر وضوحًا إلى وجود مشكلات في نظام التعليم في الكويت يتجسد في الأداء المتواضع للطلبة الكويتيين في الامتحانات الدولية الموحدة<sup>9</sup>.

ففي عام 1995، وهو العام الذي حصلت فيه أول مشاركة للكويت في امتحان TIMMS (الامتحان الذي يختبر مهارات الطالب في الرياضيات والعلوم)، جاء تلاميذ الصف الرابع الابتدائي الكويتيون في مؤخرة المشاركين الذين كانوا من 26 دولة شملها المسح، في حين أن طلبة الصف الثامن جاؤوا في الترتيب الثالث قبل الأخير ضمن 41 دولة<sup>10</sup>.

وبعد مرور 12 عامًا، لم يكن هناك دلائل على حدوث تحسن كبير في أداء الطلبة ففي امتحان TIMMS لعام 2007، حل تلاميذ الصف الرابع الابتدائي الكويتيون في المركز الثالث قبل الأخير ضمن 36 دولة<sup>11</sup>. وقد سجل تلاميذ الكويت متوسط علامات بلغ 316، وهو ما يعادل تقريبًا نصف ما يسجله التلميذ النموذجي في هونغ كونغ (607).

وقد حل تلاميذ الصف الثامن في المركز الخامس قبل الأخير ضمن 48 بلدًا بمتوسط علامات 354، أي أقل بمعدل 60% من متوسط التلاميذ في تايوان (598)<sup>12</sup>.

وعندما شاركت الكويت في امتحان PIRLS عام 2001 (وهو امتحان يختبر مهارات القراءة والكتابة) حل تلاميذ الصف الرابع الابتدائي الكويتيون في المركز 33 ضمن 35 دولة<sup>13</sup>. وبعد مرور خمس سنوات، وتحديداً في عام 2006، احتل التلاميذ المركز 42 من أصل 45<sup>14</sup>.

### نتائج متدنية على الرغم من ارتفاع المدخلات

إن ظاهرة العلامات المتدنية التي سجلت في الامتحانات الدولية حدثت على الرغم من ارتفاع معدلات الإنفاق على التعليم والنسبة المرتفعة لعدد المدرسين إلى عدد التلاميذ:

### ارتفاع في الإنفاق على التعليم

قدر إنفاق الكويت على التعليم عام 2005 من قبل وزارة التربية بما يتراوح ما بين 6.2% و8.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وازدادت مستويات الإنفاق عند 6% سنوياً على مدى السنوات الثلاث الماضية. وتفوق مستويات الإنفاق تلك نظيرتها في الأفضل ضمن فئتها وهي سنغافورة (3.1% من الناتج المحلي الإجمالي) في حين تفوق بكثير مستويات الإنفاق في الإمارات (تقريباً 1.3%). وقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى تقليص الإنفاق إلى 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي على امتداد عام 2006 غير أن إجمالي النفقات بقي على حاله. معدل مرتفع نسبياً لعدد المدرسين مقابل التلاميذ (يوجد مدرس واحد لكل 11 تلميذاً في الكويت)، وهو معدل أفضل من المتوسط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبالغ مدرس واحد لكل 17 تلميذاً.

### انخفاض معدلات الالتحاق بالجامعات وتفاوت في الجودة والكفاءة

إن الرؤية المستقبلية للكويت تتطلب قطاعاً جامعياً على مستوى عال من الجودة والكفاءة يفرز مخرجات وخريجين متمكنين من ذوي المواهب الحقيقية. إلا أن الوضع الحالي يشكل واحداً من أدنى مستويات المشاركة في التعليم العالي الذي تصاحبه علامة استفهام بشأن جودة وكفاءة التعليم العالي.

### انخفاض معدلات الالتحاق بالجامعة

أشار تقرير معهد التنمية الكوري إلى أن معدلات الالتحاق بالتعليم العالي في الكويت بلغت 27% في 2007 (مقارنة بـ 84% في كوريا). ويتفق هذا التقرير مع هذا الطرح الذي يفيد بأن تلك المستويات «منخفضة جداً بالنسبة لمستوى الدخل ومرحلة التنمية، ناهيك عن الحاجة لمواكبة تحديات

ومتطلبات المستقبل من القوى العاملة للبلاد. ولا تقدم سوق العمل الراهنة، حيث تتوافر وظائف القطاع العام ذات الأجر الجيد لجميع المواطنين الكويتيين، حوافز كافية للتلاميذ لمتابعة تعليمهم العالي<sup>15</sup>.

### الجامعات الخاصة

الوقت مبكر للحكم على جودة وكفاءة الجامعات الخاصة. بالنسبة للكويتيين الراغبين في إكمال تحصيلهم العلمي في الوقت الراهن، فإن أمامهم خيارات ثلاثة:

1- جامعة الكويت.

2- الجامعات الخاصة في الكويت.

3- الجامعات الخاصة في الخارج. ويعتبر الخيار الثاني حديثاً نوعاً ما، كون معظم الجامعات الخاصة في الكويت لم تفتح سوى في السنوات الخمس الماضية. ويلعب التعليم المجاني في جامعة الكويت دوراً في اتخاذ الطالب لقراره في اختيار الجامعة التي سيدرس فيها، في حين أن الجامعات الخاصة تفرض رسوماً دراسية.

### خيارات محدودة في التدريب المهني على الرغم من الحاجة الواضحة

لا يبدو أن عدد الكويتيين الذين أنهوا تعليمهم الجامعي تجاوز الـ10%، فضلاً عن أن الكثير من المواطنين لم يحصلوا حتى على شهادة الثانوية العامة<sup>16</sup>. ويشير هذا العدد الكبير من البالغين غير الحاصلين على شهادة الثانوية إلى الحاجة إلى خيارات أكبر في «التعليم المستمر» أو «برامج التعليم مدى الحياة» غير المتوافرة في الوقت الراهن (على سبيل المثال البرنامج الوطني البريطاني «مهارات من أجل الحياة» الذي يعلم البالغين مهارات القراءة والكتابة والحساب). كما أن العدد الكبير من خريجي الثانوية العامة الذين لا يكملون تحصيلهم الجامعي يدل على الحاجة إلى مزيد من التدريب المهني.

### مستوى الالتحاق بالمدارس منخفض

يعد التقرير مجموعة من المشكلات التي تواجه التعليم في الكويت، ومنها انخفاض مستوى الالتحاق بالجامعة مقارنة بدول الخليج الأخرى. ويذكر التقرير أنه على الرغم من أن التعليم في الكويت إجباري من سن 6 سنوات إلى 14 سنة، فإن مشروع الخطة الخمسية للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (2009-2014) يفيد بأن متوسط

الالتحاق بالمدارس بين سن السادسة وسن الرابعة والعشرين لم يتجاوز 85.7%.  
وفيما يلي جدول مقارنة بمعدل الالتحاق بمدارس الابتدائي والثانوي في الكويت وقطر والبحرين:

### جدول مقارنة بمعدل الالتحاق بالمدارس

الكويت

قطر

البحرين

الابتدائي

86%

95%

97%

الثانوي

90%

97%

98%

### التحليل السببي للوضع الراهن:

مدرسون يمنحون الدرجات وفقاً لنفوذ عائلات الطلبة!

- رواتب منخفضة.

- فرص التطور المهني محدودة.

- نسب القبول في كلية التربية منخفضة.

- مناهج كلية التربية نظرية للغاية.

- تدريب وإعداد غير كافيين.
- عدم وجود نظام موحد للاختبارات.
- الخلل في ثقافة الأداء يؤدي إلى:
- تقييم أداء التلاميذ وفقاً لمعايير مختلفة.
- عدم القدرة على تصنيف أداء المدارس.
- خلل في منح الدرجات.
- غياب عنصر المنافسة.

في التحليل السببي لتقرير بلير جاء أن معظم أخصائيي التعليم يعتقدون أن نوعية الجودة ومستواها والتحفيز لدى المدرسين تعتبر الدافع الوحيد الأكثر أهمية لتحقيق إنجاز عند التلاميذ «أن جودة نظام التعليم لا يمكن أن تتجاوز جودة معلميه»، فضلاً عن أن مواهمة أداء الطلبة والمعلمين وكفاءة المناهج وقدرة المدرسين على منح الطلبة علامات بصورة منصفة تلعب أيضاً أدواراً رئيسية في العملية التربوية<sup>17</sup>.

#### اختيارات وتدريب ورقابة ودعم غير كافٍ للمدرسين

يعلق تقرير البنك المركزي «الكويت 2020» بالقول: «عاملان رئيسيان يقودان مستوى الجودة لدى المدرسين وإنجازات التلاميذ: الأول، الحصول على أفضل الأشخاص ليتولوا مهمة التعليم. والثاني، تدريبهم ليكونوا معلمين فاعلين وأكفاء. ففي الكويت لا تتماشى الطريقة التي تتم فيها عملية توظيف المدرسين وتدريبهم مع أفضل أنظمة الأداء<sup>18</sup>. وهو ما يظهر في نواح عدة:

- من الصعوبة بمكان استقطاب أفضل الكفاءات إلى مهنة التدريس. أن المكانة الاجتماعية والتعويضات المالية التي يتقاضاها المدرسون منخفضة، فراتب المدرس يماثل ما يتقاضاه موظفو القطاع العام الذين يتمتعون بظروف عمل أسهل بكثير، إذ وبحسب تقرير البنك المركزي، فإن المرتب المبدئي للمدرسين يبلغ تقريباً 650 ديناراً شهرياً، في حين أن متوسط الرواتب في الحكومة هو 590 ديناراً، في الوقت الذي يعمل فيه المدرسون ساعات عمل أكثر ويؤدون عملاً هادفاً (2005)، كما أن فرص التطور المهني محدودة لجهة التدريب والترقية.

- انخفاض معيار الاختيار لمهنة التدريس. متوسط قبول الدرجات لدى جامعة الكويت لدخول كلية التربية منخفض نسبياً: 73 مقارنة مع 89 للقبول في كلية الهندسة.

- إعداد وتدريب غير كافيين. يتلقى طلبة التربية في جامعة الكويت تدريباً في فصول الدراسة لفصل دراسي واحد فحسب، فضلاً عن أن المناهج في كلية التربية نظرية للغاية وبعيدة عن واقع الفصول الدراسية، ولا يخصص سوى 1% فقط من الإنفاق العام على التدريب الموجه للوظيفة. وتتناقض هذه الممارسات بصورة صارخة مع نهج سنغافورة في اختيارها للمدرسين، كما هو مبين في تقرير الكويت 2020. فعلى سبيل المثال، توفر سنغافورة 100 ساعة تدريب للمدرسين الذين يعملون لديها كل عام<sup>19</sup>.

- عجز في مواءمة الأداء في المدارس وبين الطلبة. أن وجود ثقافة أداء قوية يشكل عاملاً رئيسياً في أي نظام تعليمي يعمل بصورة جيدة. ولتحسين مواءمة الأداء وتطويره لدى المدرسين والتلاميذ في الكويت، لا بد من طرح عدد من المشكلات النظامية:

- عدم وجود نظام موحد للاختبارات: كشفت دراسة أعدت بتكليف من المركز البريطاني أن جودة الاختبارات وإجراءات إدارة الاختبارات ووضع المعايير تتباين من مدرسة لأخرى، ويتمتع المدرسون كأفراد أو كمدارس بحرية اتخاذ القرار بشأن متى وكيفية موضوع الاختبار. ويمكن، استناداً إلى المدرسة أو المدرس، أن يتم تقييم مجموعة من التلاميذ وفقاً لمعايير مختلفة.

- غياب نظام التقييم الدوري والوطني: يؤكد التقرير نفسه أن وزارة التربية «تفتقر لمعلومات موثوق بها بشأن مستويات وتوزيع الإنجازات في نظام التعليم» كون الكويت تفتقر إلى نظام وطني لاختبارات المقارنة قادر على تصنيف أداء المدارس بصفة منفردة.

- الدرجات لا تعكس دوماً القدرات الحقيقية: يظهر أن هناك درجة عالية من تضخيم الدرجات في المدارس والجامعات الكويتية. وتكشف، مراراً وتكراراً، المقابلات التي تجرى مع الناس ذوي العلاقة مع التعليم حكايات ونوادير عن آباء يقدمون منافع إلى المدرسين بهدف زيادة الدرجات لأبنائهم. وذكر أحد المدرسين تلقيه اتصالاً من نائب لتغيير درجات ابنه. كما كشفت المقابلات أن السلطة والنفوذ يلعبان دوراً كبيراً في التعليم في الكويت، بل ووصل الأمر ببعض المدرسين إلى تقديم معاملة تفضيلية ودرجات عالية إلى أبناء العائلات المهمة والمتنفذة.

- تدني مستوى الحوافز المقدمة للحصول على درجة علمية جامعية: مشروع الخطة الخمسية المقدم من المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية 2009 - 2014 يقر بافتقار ما يصل إلى 90% من الكويتيين إلى الشهادة الجامعية، حتى مع تمتع جميع الذكور والإناث بفرص تعليم متكافئة. فسياسة



الكويت التي تقضي بتوفير وظيفة آمنة ومجزية في القطاع العام لجميع المواطنين لا تقدم حافزاً قوياً ودافعاً مشجعاً على متابعة التحصيل الجامعي.

- **غياب عنصر المنافسة:** لا تتنافس مدارس الكويت بعضها ببعض بطريقة ترفع من مستوى الأداء لدى المدراس، إذ استطاعت بريطانيا أن تحسن من جودة مدارسها وتوجيه أداء مدرسيها ونظار مدارسها من خلال إدخال عنصر «الاختيار». ووفقاً للنظام الجديد يمكن للآباء أن يرشحوا المدرسة الحكومية التي يرغبون في إرسال أبنائهم إليها، حتى وإن كانت خارج حيهم السكني. ومن خلال نشر الإحصاءات حول أداء المدراس، يتسنى للآباء الحصول على معلومات يمكن من خلالها مقارنة كفاءة المدارس بعضها ببعض. ونتيجة لذلك، لا تواجه المدارس ذات الجودة والكفاءة العاليتين مشكلة في ملء صفوفها، في حين تتعرض المدارس ذات الأداء الضعيف لضغوط تحسين مستوى أدائها وإلا تغلق أبوابها.

### **لا توافق بين المخرجات وحاجات سوق العمل**

توقف تقرير بلير عند مسألة التوافق بين خيارات الطالب المهنية وحاجات سوق العمل باعتبارها مشكلة تواجه التعليم في الكويت.

وقال التقرير: بالنسبة للكويتيين الذين يكملون تحصيلهم الجامعي، فإنهم غالباً ما يتخصصون في مجالات إدارة الأعمال والمالية والآداب. وقلة قليلة من الطلبة الذين يكملون دراستهم الجامعية في الهندسة والعلوم الطبية أو غيرها من المهن الفنية والعلمية، مما يخلق نقصاً حاداً في المهارات الاحترافية التي تحتاجها البلاد في الوقت الراهن. ويبدو أن لا حوار منهجياً أو نظامياً ولا تخطيط مشتركاً بين وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والمساهمين في سوق العمل للتوفيق بين المخرجات من المهنيين والمحترفين وبين حاجات السوق<sup>20</sup>.

وفي ضوء أهدافه الاستراتيجية، عقد المجلس الأعلى للتخطيط العزم، ولبعض الوقت، على تعديل هذا الخلل في العرض والطلب. إلا أن النوايا الحسنة لم تترجم بعد إلى تطبيق جاد وقوي على أرض الواقع ولا تزال هناك فجوة كبيرة في فهم متطلبات سوق العمل.

### **الجامعات الخاصة تشهد نمواً ملحوظاً**

قال التقرير أن معدل الالتحاق في الجامعات الخاصة شهد نمواً ملحوظاً إذ استقطبت الكلية الأسترالية ما يقارب 2000 طالب في غضون عامين ونصف العام على افتتاحها. في حين بلغ عدد

الطالبة لدى الجامعة الأميركية حوالي 1500 طالب تقريباً في 2007، ومن المتوقع تزايد قاعدة الطلبة لدى الجامعة إلى 2300 بحلول 2010. كما سجلت جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا معدل التحاق بلغ 2000 طالب في 2007. إلا أن تقرير معهد التنمية الكوري الذي صدر في 2007 يفيد بأن «الجامعات الخاصة في الكويت تبدو غير كافية وضعيفة الجودة» مما يشير إلى أن التوقعات الكبيرة بشأن توفير تعليم أفضل من خلال الجهات والمؤسسات الخاصة ربما لن تتحقق. ومع مرور الوقت، فإنه ينبغي توفير مستوى من التنافسية وضبط الجودة لضمان توجيه جميع المؤسسات التربوية والتعليمية نحو الجودة<sup>21</sup>.

## ركائز التعليم في الكويت مستقبلاً

نظام تعليم عالي الجودة / مدرسون أكفاء / حرية اختيار المدارس.

في رؤيته حول التعليم في الكويت عام 2030، يقول طوني بلير في تقريره أن وجود نظام تعليم نشط وقوي سيسهل من عملية دمج المواطنين في سوق عمل متطلب وتنافسي. بحلول عام 2030 سيكون للكويت نظام تعليمي يسمح لها باستعادة قيادتها السابقة في المنطقة كمدرسة العالم العربي. وستكون ركائز التعليم في الكويت<sup>22</sup>:

- نظام تعليم عالي الجودة بأداء متكيف متوائم ومتوافق مع احتياجات السوق المحلي. ستواصل الكويت الاستثمار بقوة في التعليم، غير أنها ستعمل على ضمان أن تلك الاستثمارات الكبيرة ستترجم إلى نتائج متفوقة وممتازة. فطلبة الكويت سيسجلون درجات عالية في الامتحانات مثل TIMSS و PISA ولن يكون ذلك مقارنة بالمنطقة فحسب، بل أيضاً بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتحقق الكويت هذا التحول النوعي من خلال:

- تعيين ورعاية المدرسين المتحفزين من ذوي الكفاءة العالية والأداء المتوائم مع محيطه. سينظر إلى المدرسين في مدارس الكويت على أنهم الأفضل في العالم العربي وسيصنفون ضمن الأفضل على مستوى العالم.

وسيعمل نظام صارم ودقيق من الاختيار والتدريب وإدارة الأداء على توفير هذه المجموعة من خلال المهارات والدوافع والحوافز اللازمة لتحقيق أفضل النتائج وفي الوقت ذاته تطبيق أحدث مبادئ التعليم. وسيكون هناك الكثير من الفرص لتطوير المهارات من خلال التدريب التشغيلي والإضافي

على المستويين المحلي والخارجي. وسترتقي المكانة الاجتماعية للمدرسين بصورة كبيرة، مع ارتفاع مستوى المهنة تدريجياً لتصبح من مهن النخبة.

### **طلاب متحفزون للغاية**

سيعي الطلبة أن تحقيق نتائج جيدة يعني تحسين احتمالات وفرص التقدم الوظيفي الهادف والجاد. وسيعمل وجود هيكلية تحفيزية للمتفوقين على رعاية واحتضان رغبتهم في التفوق والتميز. وسيساعد إصلاح سوق العمل على التخلص من الحوافز الضارة وعوامل الفساد التي تقدم وظائف مرتفعة الأجور في القطاع العام للطلبة ضعيفي الأداء أكاديمياً.

### **نظام الاختيار سيقود الأداء**

سيكون الآباء أحراراً في اختيار المدرسة التي يرغبون بإرسال أبنائهم إليها، مما يوفر للمدارس حوافز إضافية لتقديم أداء أفضل.

### **مواكبة التعليم المهني والجامعي لمتطلبات السوق**

ستتوافق المناهج في مراكز التدريب المهني والجامعات مع متطلبات السوق. كما أن التفاعل المنتظم بين ممثلي القطاع الخاص والهيئات التعليمية سيضمن الإيفاء بتلك المتطلبات.

### **نظام متطور ومتنوع للتعليم العالي**

في الوقت الذي سيواصل فيه القطاع العام لعب دور مهم في العملية التربوية، سيكون هناك متسع ودوافع ودعم لتطوير واستقطاب مؤسسات القطاع الخاص إلى التدريب المهني والدراسة الجامعية. وسيكون لدى الكويت بحلول 2030 ما لا يقل عن 4 مؤسسات رائدة على مستوى المنطقة ومعترف بها عالمياً، واحدة منها على الأقل مصنفة ضمن أفضل 20 جامعة في العالم.

### **نظام تعليمي عالمي حقيقي يوسع من آفاق وقاعدة طلابها**

- ستعزز المدارس والجامعات والمعاهد الأجنبية من حضورها في الكويت. وفي المقابل، ستستقطب تلك المؤسسات الطلبة من المنطقة العربية بنطاقها الأوسع وما وراءها، مما يعمل على إثراء الأجواء الفكرية للتعليم الكويتي. وسيخلق ذلك شبكة فرص مفيدة ونافعة وروابط عالمية لجميع الطلبة. كما سيوفر للشركات المحلية والإقليمية مدى واسعاً من المواهب الكويتية.

- التعليم في الخارج، سيزداد عدد الكويتيين الذين يدرسون في أفضل وأهم الجامعات الأجنبية في الخارج، أقله جزء من تحصيلهم العلمي. وهو ما سيعمل على توسيع آفاق الطلبة وتعزيز خبراتهم في التعليم بطرق يستفيد منها الاقتصاد المحلي. وفي الوقت الذي ستستمر فيه المنح الدراسية إلى أفضل الجامعات في الولايات المتحدة وأوروبا، سيكون هناك مزيد من التبادل الثقافي مع الجامعات الجديدة المتميزة في المنطقة وفي آسيا. وسيتم منح الفرص للمنح الدراسية وبرامج التبادل الثقافي على أساس الجدارة والكفاءة. وستفرض رقابة صارمة على أداء الطلبة في الخارج.

## البحوث التعليمية.. نادرة!

أخذ التقرير على وزارة التربية أنها لا تجري سوى القليل جداً من البحوث التعليمية التي تستخدمها كأداة للمساعدة في تطوير السياسة التعليمية.

وحسب التقرير، فإن هناك أبحاثاً نظامية تعليمية محدودة تعد من قبل جامعة الكويت أو معهد الكويت للأبحاث العلمية. وفي حين أنه يوجد قدر كبير من الأبحاث التي اضطلع بها أفراد بهدف الحصول على مؤهلات أعلى، إلا أنه من النادر ما يتم تكليف تلك البحوث أو دمجها ضمن احتياجات التنمية. ونتيجة لذلك، فإن سياسة تنمية التعليم نادراً ما تستند إلى المعرفة المولدة محلياً<sup>23</sup>.

## سلطة نظار المدارس محدودة

وصف التقرير عملية صنع القرار في قطاع التعليم بأنها عملية مركزية إلى حد كبير. وأشار إلى أن سلطة نظار المدارس في اتخاذ القرارات بشأن تطوير المدرسة أو المدرس تبدو محدودة، فضلاً عن أنهم مستبعدون من عملية تعيين الموظفين في مدارسهم. وتتخذ القرارات لشراء المعدات واللوازم المدرسية والمواد الأخرى على مستوى المحافظة، وعلى مستويات مركزية وزارية، حتى مشروع الخطة الخمسية للمجلس الأعلى للتخطيط استشهد بالإدارة على أنها واحدة من أهم التحديات التي تواجه القطاع: «القيود الإدارية وافتقاد الإدارة للسلطة تؤثر في قراراتها بصورة سلبية وتعيق عملية توفير حلول جديدة ومبتكرة للمشكلات».

## أجندة الإصلاح

تعزيز مهنة التدريس

- استقطاب أفضل المرشحين والاحتفاظ بهم ووضع الحوافز المناسبة وزيادة رواتب المدرسين بنسبة كبيرة حتى لا تكون شروط العمل الصارمة مبررة بتعويضات مالية تفوق بكثير ما يقتضاه موظفو الحكومة الآخرون فحسب، بل حتى يصبح التدريس ضمن فئة النخبة بين الوظائف الحكومية.

تحسين المكانة الاجتماعية للمدرسين من خلال:

- الترويج لقيمة مهنة التدريس إلى الرأي العام.

- تشديد المتطلبات والشروط الخاصة بالالتحاق بمهنة التدريس وتقييدها.

- تحديث المدارس حتى تصبح أماكن عمل أكثر جاذبية.

- العمل على تطوير سريع لنظم صارمة للتحقق واعتماد تلك المعارف والمهارات التي يتمتع بها المدرسون الحاليون. ومن يتجاوز تلك المرحلة ينبغي أن يحصل على زيادة كبيرة في الراتب، في حين من يفشل منهم فإن أمامهم خيار ترك المهنة أو الالتحاق بدورات لتحسين مهاراتهم وبالتالي اعتمادهم.

- توسيع نطاق الفرص للتطوير المهني للمدرسين من خلال التدريب المنهجي والنظامي (على سبيل المثال اتباع نموذج سنغافورة عبر توفير عدد ثابت من ساعات التدريب سنوياً).

- برامج التبادل المؤسسي التي تقدم لمدرسي الكويت الفرصة للتدريس في الدول الأخرى التي تتميز جودة التعليم فيها بكونها من الطراز الأول.

- استكشاف الوسائل التي يمكن من خلالها تحسين ظروف العمل للمدرسين (على سبيل المثال مرافق أفضل وتدرج وظيفي مرن).

- تطوير النظم لمكافحة «الواسطة» وتلاعب الآباء بالمدرس (على سبيل المثال من خلال نظم الامتحانات الموحدة التي تعتمد أسلوب الخيارات المتعددة exams choice-multiple بحيث توضع الدرجات من خلال جهاز الكمبيوتر).

## تطوير عملية توظيف المدرس

- تحديد المعايير الخاصة بالالتحاق بمهنة التدريس، ويفضل وضع معايير صارمة (فعلى سبيل المثال،

أفضل 5% فقط من خريجي الثانوية العامة في كوريا قد يختارون التدريس مهنة لهم).

- تأسيس كلية حصرية للتربية، سواء كانت في جامعة الكويت أو كجهة مستقلة، بحيث يشترط على

جميع المدرسين الكويتيين الجدد التخرج منها وتكون شروط القبول فيها صارمة ومقيدة بصورة كبيرة.

- كما هي الحال في سنغافورة، دفع راتب إلى طلبة كلية التربية أثناء تلقيهم للتدريب الموكل إليهم من الجامعة، ينبغي أن لا يفعل ذلك مع المهن الأخرى حتى يرفع من شأن مهنة التدريس وهيبتها والرغبة فيها.

- تحسين التدريب العملي للمدرسين في أثناء الدراسة الجامعية وأثناء ممارسة الوظيفة.

- قياس المهارات غير العلمية للمرشح وتقييمها (على سبيل المثال، التواصل ومهارات التعامل مع الآخرين والدافع للتدريس).

- زيادة التجارب العملية للفصول الدراسية الجامعية إذ ينبغي أن تكون الخبرة العملية الكبيرة والتدريب العملي شرطاً للتخرج.

- توسيع نطاق التدريب أثناء ممارسة الوظيفة.

- تحسين مستوى أداء المدرسين من خلال التقييم وربط الأداء بنظام حوافز.

- طرح نظم اختبارات مقارنة على المستوى الوطني لتوفير الشفافية في عملية تقييم المدرس وأداء المدرسة عبر النظام بأكمله.

- مكافأة المدرس الجيد عبر تقديم المكافآت المالية وغيرها من الحوافز غير المالية لأولئك المدرسين الذين تبوأ صفوفهم الدراسية ضمن فئة الأفضل 20% في امتحانات المقارنة.

### **رفع مستوى مواهمة الأداء وتكييفه عند الطلبة**

- قياس أداء الطلبة من خلال نظام أفضل للاختبارات توحيد الاختبارات على المستوى الوطني في جميع المواد من الصف الرابع الابتدائي وما فوق، لاسيما بين الصفين الرابع والتاسع للتركيز على الأداء خلال مرحلة التكوين للطلاب. ووفقاً لتقرير المركز البريطاني، فإن الاختبارات الموحدة تساعد على:

تحديد أهداف ومعايير واضحة للطلبة والمدرسين على حد سواء.

تدعم التغيير في المناهج الدراسية وفي أساليب التدريس.

تشكل ضماناً بأن جميع المدارس في الكويت تدرس وفقاً للمعايير نفسها وتكون بمنزلة أداة لمساءلة المدرسين والمدارس.

تأسيس سمعة من خلال مقارنة أداء الطالب الكويتي مقابل نظم التعليم الأخرى.

تقديم أساس موضوعي ومحاييد ومنصف لاختيار الطلبة إلى التعليم العالي.

تقديم دافع حقيقي للطلبة للدراسة، إذ إن وضع الدرجات من خلال الكمبيوتر سيجعل من «الواسطة» غير ذات جدوى وسيضمن معاملة متكافئة لجميع الطلبة.

- إظهار فوائد التفوق الدراسي للطلاب وتشديد القيود على المنح الدراسية لبرامج التبادل الثقافي والدراسة في الخارج وحصرياً ضمن أفضل 20% من جميع خريجي الثانوية العامة. إنشاء نظام مماثل للنظام الألماني Clausus Numerus، حيث تخصص جميع الجامعات الكويتية مساحات لدورات دراسية مختلفة وفقاً لاحتياجات الاقتصاد، على أن يتم القبول للتخصص في المهن المختلفة وفقاً للمعدل في الدراسة الثانوية GPA (المتوسط يتجاوز السنوات الأربع).

- ربط مستوى الراتب المبدئي في وظائف القطاع العام مع معدل الدراسة الثانوية والتقدم السريع في السلم الوظيفي. إنشاء «جوقة شرف» ينتمي إليها أفضل 20% من الطلبة على أن تكون ميزات العضوية في هذه المجموعة جاذبة، ومنها على سبيل المثال. سهولة الوصول إلى برامج التبادل الثقافي التي ترعاها الحكومة في أفضل وأهم المدارس والجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وآسيا.

سهولة الوصول إلى المنح الدراسية للدراسة في الخارج.

- مكافآت مادية (ومنها على سبيل المثال خصومات مقدمة من الدولة أو برامج دعم حكومية لأفضل الطلبة، وجوازات سفر خاصة يمنح بموجبها أعضاء مجموعة الشرف معاملة الشخصيات المهمة (VIP) في مطارات الكويت).

- منح أفضل 5% من جميع الطلبة عضوية في «جمعية الشرف الأميرية» التي تقدم لـ «جوقة الشرف» امتيازات، إضافة إلى: ممثل منتظم أمام سمو الأمير وسمو ولي العهد. سهولة الوصول إلى مقاعد دراسية بصورة تلقائية ومحدودة للغاية وممولة بالكامل في أفضل وأهم جامعات العالم ووفقاً لما جرى التفاوض عليه بين حكومة الكويت وتلك الجامعات.

### رفع مستوى مواهمة الأداء للمدارس

- إدخال عنصر المنافسة بين المدارس، منح الآباء فرصة اختيار أي مدرسة حكومية لأبنائهم بغض النظر عن المنطقة التي يقطنونها، نشر

الإحصاءات الخاصة بأداء المدارس بحيث يتمكن الآباء وبسهولة من عقد مقارنة بين جودة وكفاءة أداء المدارس المختلفة.

وضع الأنظمة محل التنفيذ لاستبدال المديرين ضعيفي الأداء على وجه السرعة.

- إدخال عناصر القطاع الخاص إلى المدارس الحكومية والسماح للقطاع الخاص بإدارته الخارجية للمدارس، حيث يمكن تقديم حلول متكاملة للحكومة، بإنشاء مدارس رفيعة الأداء من خلال توظيف المدرسين والإداريين لإدارة المدرسة ومرافقها.

- تعيين رعاة الشركات لاستكمال تمويل الحكومة للمدارس (على سبيل المثال منح الشركات والمؤسسات والمنظمات والأفراد حقوق التسمية عند رعاية مدرسة).

- توحيد نظام إدارة الاختبارات وعمليات التفتيش على المدارس وتأسيس وحدة رقابة وتقييم مستقلة تكون من مهامها:

- العمل عن كثب مع وزارة التربية في وضع المناهج الدراسية وتحديد أهداف التعليم لجميع المراحل الدراسية.

- تحديد محتوى الاختبارات الموحدة وبما يتماشى مع المناهج الوطنية وأفضل الممارسات العالمية.

- وضع درجات جميع الاختبارات.

- نشر نتائج الأداء.

- ضمان وتنسيق مشاركات الكويت في جميع الاختبارات الدولية PISA, PIRLS, TIMMS

- تحديد معايير عمليات التفتيش على المدارس وتطبيقها.

## **تطوير ومواءمة التعليم الجامعي والمهني**

- تطوير نظام التعليم المهني ومواءمة الأداء وتكليفه تقديم التعليم المستمر وبرامج التعليم من أجل الحياة في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وجامعة الكويت، لتلبية الاحتياجات التعليمية المستمرة لجميع البالغين مع أو من دون التعليم الجامعي.

- تنويع نطاق الدورات المهنية التي تطرحها الهيئة العامة للعلوم التطبيقية والتدريب، مع التركيز على

تطوير المهارات الفنية التي تمثل معظم احتياجات الكويت لتحقيق الرؤية.



- إنشاء مدارس متخصصة ومعاهد تدريب من أجل قطاعات أساسية اقتصادية للمستقبل (الطاقة والتجارة والعمليات اللوجستية والخدمات المالية وخدمات الأعمال.. إلخ) وذلك بالتعاون مع الشركاء الفنيين. وينبغي أن تشمل المهارات الأساسية والمهمة:

المهارات اللوجستية والتجارية (التخطيط اللوجستي والعمليات اللوجستية وتشغيل إدارة الموانئ).  
خدمات الأعمال (إدارة الأعمال الكتابية، والمحاسبة وإدارة المخاطر وإدارة قاعدة البيانات وبرمجة البيانات).

الخدمات المالية (إدارة الأصول وتصميم النماذج المالية).

أي مهارات فنية أخرى ذات صلة بدعم النمو في صناعات الطاقة وخدمات الأعمال.

- رصد وإشراف وتقييم الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لكلياتها (إضافة إلى ترخيص المدارس الخاصة) باتباع نفس النموذج الذي تم تقديم توصية به لوحدة الرقابة والتقييم التابعة لوزارة التربية.

- تحسين وتوحيد جودة وكفاءة كليات الهيئة العامة للعلوم التطبيقية من خلال تطبيق نفس فلسفة الحوافز والامتحانات المستخدمة مع نظام المدارس. رفع مستوى الامتحانات الموحدة لتقديم الارشاد والدافع للطلبة من ذوي المستويات الأكاديمية الضعيفة للالتحاق بالتعليم المهني.

- التأكيد على أن مؤهلات الخريجين تتوافق ومتطلبات السوق

- ضمان مشاركة القطاع الخاص في وضع مناهج الجامعة (جامعة الكويت وغيرها) والتدريب في الكليات المهنية لضمان التوافق مع احتياجات الصناعة.

- ضمان التعاطي الاحترافي مع جميع طلبة الجامعات من خلال فرض التدريب الإلزامي.

- إقناع ما لا يقل عن 2 - 3 جامعات من أهم 100 جامعة في العالم لإنشاء جامعات لها في الكويت.

### **توسيع نطاق العروض التعليمية وتدويل النظام**

- الاستمرار في فتح النظام التعليمي أمام القطاع الخاص وعلى جميع المستويات.

- تأسيس مدارس متخصصة ومعاهد تدريب لقطاعات أساسية في الاقتصاد من أجل المستقبل (التجارة والعمليات اللوجستية والخدمات المالية وخدمات الأعمال.. إلخ، كما هو موضح في التوصية السابقة) وبالتعاون مع لاعبين عالميين كبار.



- 
- 14 - مجلة المعرفة ، في دراسة لمؤسسة عالمية يرأسها توني بليير.. التعليم الكويتي في خط ، مجلة المعرفة ، العدد 177 ، ديسمبر ، 2009 .
- 15 - مجلة المعرفة ، في دراسة لمؤسسة عالمية يرأسها توني بليير.. التعليم الكويتي في خط ، مجلة المعرفة ، العدد 177 ، ديسمبر ، 2009 .
- 16 - مجلة المعرفة ، في دراسة لمؤسسة عالمية يرأسها توني بليير.. التعليم الكويتي في خط ، مجلة المعرفة ، العدد 177 ، ديسمبر ، 2009 .
- 17 - مجلة المعرفة ، في دراسة لمؤسسة عالمية يرأسها توني بليير.. التعليم الكويتي في خط ، مجلة المعرفة ، العدد 177 ، ديسمبر ، 2009 .
- 18 - مجلة المعرفة ، في دراسة لمؤسسة عالمية يرأسها توني بليير.. التعليم الكويتي في خط ، مجلة المعرفة ، العدد 177 ، ديسمبر ، 2009 .
- 19 - مجلة المعرفة ، في دراسة لمؤسسة عالمية يرأسها توني بليير.. التعليم الكويتي في خط ، مجلة المعرفة ، العدد 177 ، ديسمبر ، 2009 .
- 20 - مجلة المعرفة ، في دراسة لمؤسسة عالمية يرأسها توني بليير.. التعليم الكويتي في خط ، مجلة المعرفة ، العدد 177 ، ديسمبر ، 2009 .
- 21 - مجلة المعرفة ، في دراسة لمؤسسة عالمية يرأسها توني بليير.. التعليم الكويتي في خط ، مجلة المعرفة ، العدد 177 ، ديسمبر ، 2009 .
- 22 - مجلة المعرفة ، في دراسة لمؤسسة عالمية يرأسها توني بليير.. التعليم الكويتي في خط ، مجلة المعرفة ، العدد 177 ، ديسمبر ، 2009 .
- 23 - مجلة المعرفة ، في دراسة لمؤسسة عالمية يرأسها توني بليير.. التعليم الكويتي في خط ، مجلة المعرفة ، العدد 177 ، ديسمبر ، 2009 .